العدد (4112) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (16) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

مأزق قانوني يهدّد "الدعوة": العودة إلى الانتخابات أو استقالة أعضائه

الحشد يغادر "تحالف النصر".. وشروط الصدر تجهض محاولات تقرّب العبادي

□ بغداد / وائل نعمة

تعرّض "ائتلاف النصر"، بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي، إلى هزة عنيفة بعد ٢٤ ساعة من إعلان تشكيله، وذلك عقب انسحاب جميع مكونات (تحالف الفتح) بقيادة زعيم منظمة بدر هادي العامري والمتحالفين معه.

أسباب متعددة دفعت إلى انفراط التحالف، أبرزها اعتراض قوى الحشد على شخصيات متهمة بالفساد دخلت ضمن الحلف الجديد، واتساعه بشكل زاد عن الحد المعقول. وتجاوز عدد الكيانات السياسية، التي انضمت الى (تحالف النصر)، حاجز الـ٣٠ تشكيلاً سياسياً بين قوى شيعية وسُنية ووزراء ونواب. وحتى لحظة كتابة التقرير، يبدو أنّ خيار تحالف الفتح يتجه الى خوض الانتخابات بشكل منفرد وعدم الانضمام الى تحالفات جديدة.

وظهر تحالف العبادي الى العلن بعد يومين من إغلاق مفوضية الانتخابات باب تسجيل التحالفات. ولم تبتّ المفوضية حتى الآن بقانونية تحالف النصر.

العبادي خلال زيارته الصدر..ارشيف

وفي موازاة ذلك، قد يضطر (حزب الدعوة) الى التراجع عن قراره الأخير بعدم خوض الانتخابات، للتخلص من مأزق قانوني يهدد بحرمان أعضائه الراغبين بالترشح بالاستبعاد أو تقديم استقالات جماعية من الحزب.

وأعلن يوم الأحد، تحالف (نصر العراق) بين العبادي والعامري، بعد جولات من المفاوضات، وخلافات على الرقم الاول في القائمة. وكان رئيس الوزراء قد أعلن، يوم السبت، عن تشكيله ائتلاف النصر، داعياً الكيانات السياسية الى "الانضمام للائتلاف الوطني العابر للطائفية".

موجة انسحابات

ولم تنقض ساعات صباح يوم أمس، حتى بدأت بعض قوى الحشد إعلان تعليق مشاركتها في تحالف العبادي، وافتتح فالح الخزعلي، عضو كتلة منتصرون (كتائب سيد الشهداء) ضمن تحالف الفتح، حملة الانسحابات.

وقال الخزعلي وهو نائب في البرلمان، في بيان له اطلعت عليه (المدى)، "لانسمح لأنفسنا أن نكون جزءاً من منظومة الفساد وتدوير بعض الشخصيات التي أساءت للعراق"، مشيراً إلى "أننا نتطلع للأفضل من أجل العراق".

وبعد ساعات من البيان، قال النائب إسكندر وتوت، رئيس كتلة (الوفاء والتغيير) المتحالفة مع تحالف فتح، بأنه قرر الانسحاب من التحالف مع العبادي، والبقاء في التحالف الذي يتزعمه هادي العامري. وقال وتوت لـ(المدى) أمس، إن "مشروعنا واضح هو محاربة الفساد والطائفية ولم نجد هدفنا هذا في التحالف مع رئيس الوزراء"، من دون إعطاء تفاصيل أخرى. لكنه أكد أن "كل قوى الفتح المكونة من ١٨ تشكيلاً، قررت الانسحاب".

ويضم (الفتح المبين) ٩ قوى من الحشد الشعبي، أعلنت مؤخراً فك ارتباطها مع أجنحتها العسكرية تمهيداً لخوض الانتخابات، بالاضافة الى ٩ تشكيلات أخرى انضمت إليها لاحقاً أبرزها المجلس الأعلى الإسلامي.

من جهته قال محمود الربيعي، المتحدث باسم المكتب السياسي لعصائب أهل الحق، في تصريح لـ(المدى)، بأن "تحالف الفتح قرر الانسحاب أيضا من التحالف مع العبادي، لكننا سنبقى داعمين له". وأكد الربيعي أن كتلته انسحبت بسبب "اتساع حجم المشاركين في التحالف الذي لايلبي طموحنا".

وكان الربيعي قد قال لـ(المدى)، الأحد، أن حزبه "يرحب بأي جهة تنضمّ الى ائتلاف النصر مادامت بعيدة عن الفساد وليس لديها موقف سلبي من الحرب ضد داعش".

وكانت كتلة الحكمة، التي يتزعمها عمار الحكيم، آخر المنضمين الى تحالف النصر، إذ أعلنت اندماجها بتحالف العبادي في ساعة متأخرة من يوم الأحد.

وكانت تسريبات تتحدث عن إمكانية انضمام تحالف (سائرون نحو النصر) المدعوم من التيار الصدري، قبل أن يهاجم زعيم التيار مقتدى الصدر، التحالف الاخير ويرفض تأييده.

إلى ذلك قال النائب رحيم الدراجي، المنضوي ضمن (تحالف الفتح) وأحد المنسحبين من ائتلاف رئيس الوزراء، إن "تحالف النصر ضم كتلاً كثيرة ومتناقضة وتحمّل فوق طاقته".

وأكد الدراجي، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "هناك كتلاً وشخصيات غير مرغوب بها انضمت الى التحالف، بعضها لديها ملفات استجواب في البرلمان ومتهمة بالفساد".

واعتبر أن "الانضمام الى تحالف النصر بات من دون ضوابط و من دون معنى".

وشدد الدراجي، رئيس (تجمع كفى)، على أن "تحالف فتح لن يشترك مع ائتلافات أخرى، وسيخوض الانتخابات بمفرده".

وكان (تحالف النصر) قد ضم شخصيات شيعية بارزة، مثل وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، ووزير التعليم السابق حسين الشهرستاني، بالاضافة الى نواب أبرزهم عبدالرحمن اللويزي ومشعان الجبوري.

وكانت تسريبات، مصدرها أوساط قريبة إلى رئيس الوزراء، اعتبرت أن انسحاب قوى "الفتح" جاء بسبب شروط الاخير التي ترفض "منهج المحاصصة واختيار الشخصيات الكفوءة ودعم الإجراءات المتخذة بحق الفاسدين".

مفاوضات مع الصدر

في موازاة ذلك، فشلت مفاوضات أجراها موفدون عن العبادي مع زعيم التيار الصدري. وقالت مصادر مطلعة إن الصدر اشترط للانضمام الى تحالف العبادي "توقيع وثيقة معلنة بعدم التحالفات لاحقاً مع جهات أخرى أو أطراف من قوى الحشد".

وجاء إعلان (تحالف النصر) في وقت ملتبس، بعدما أغلقت مفوضية الانتخابات باب تسجيل التحالفات، ورفضت تمديد المهلة القانونية التي انتهت الخميس الماضي.

لكنّ معتمد نعمة الموسوي، عضو مفوضية الانتخابات، أكد أن "البت بقانونية تحالف النصر سيتم بعد دراسة طلب التقديم".

وأضاف، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "مجلس المفوضين سيجتمع اليوم لدراسة كل التحالفات، ووقت تقديمها الى المفوضية".

وكان خبراء في شأن الانتخابات، قد اعتبروا أنّ تسجيل المفوضية لـ(تحالف النصر) رغم إغلاق باب التسجيل، سيعدّ أول خرق انتخابي في اقتراع ٢٠١٨.

مأزق الدعوة

من جهته أكد الخبير القانوني جمال الأسدي أن "التحالف الذي أعلنه رئيس الوزراء حيدر العبادي قانوني، لأنه مسجل في وقت سابق باسم حسون الربيعي".

وأضاف الأسدي، في تصريح لـ(المدى) أمس، ان "المفوضية سمحت للأفراد أو الاحزاب بالاشتراك في الانتخابات والتحالف مع كيانات أخرى"، معتبراً أن "دخول الاشخاص والاحزاب في التحالف المسجل لايؤثر على وضعه القانوني".

وستستمر عملية انضمام المرشحين الى التحالفات حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم ١٠ شباط المقبل بحسب قرار مفوضية الانتخابات. لكنّ الأسدي أشار الى خرق قانوني جديد، يخص أعضاء حزب الدعوة الذين ينوون الترشح في الانتخابات، بعد قرار الحزب عدم المشاركة.

وقال الخبير القانوني إن "المادة ٤ في قانون الاحزاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ تنص على أنه (لا يجوز أن ينتمي أي مواطن لأكثر من حزب سياسي في آن واحد)"، مضيفاً بالقول "لايجوز لأعضاء حزب الدعوة خوض الانتخابات في كيان آخر أو دخول تحالف لايشارك فيه الدعوة".

ويعتقد الخبير القانوني ان "هناك حلاً من اثنين، إما أن يقدم أعضاء الحزب استقالات جماعية، أو يتراجع الدعوة عن قراره بعدم خوض الانتخابات". كما يلفت الى "وجود خرق ثان، يتعلق بعدم قانونية تسجيل تحالف دولة القانون في المفوضية، باعتباره كيانا منحلاً منذ انتخابات ٢٠١٤".

ويؤكد الاسدي ان "المادة (٢٣ / أ، و، ب) من نظام المصادقة على الكيانات والائتلافات السياسية في المفوضية ينص على انه (لايجوز تسجيل ائتلاف من كيانات سياسية باسم ائتلاف منحل مشارك في الانتخابات السابقة من غير الكيانات المسجله فيه، وفي حالة تقديم طلب تسجيل ائتلاف شارك في الانتخابات السابقة بنفس اسمه فيجب تقديمه من قبل الاغلبية المطلقة (النصف + ١) من الكيانات المشكلة له على الاقل)".

وتأسيساً على ذلك، يرى الخبير القانوني أن "ائتلاف المالكي ليس قانونيا، وإلا يجب ان يعترف نصف زائد واحد من المشكلين للتحالف في ٢٠٠٤ بأنهم ضمن التحالف".

مجلس الوزراء رفض 35 تعديلاً قدّمتها الكتل السياسيّة

خلافات الحكومة والبرلمان تهدّد بتأجيل إقرار موازنة 2018

ردّت الحكومة كلّ الملاحظات والتعديلات التي تقدمت بها الكتل البرلمانية لتضمينها في مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨، معتبرة أنها مطالب شخصية وانتخابية تعرقل تمرير الموازنة.

وتتجه الأمور نحو مزيد من التعقيد بعد رفض العبادي طلب الكتل البرلمانية، التي حاولت الاجتماع معه لمناقشة قانون الموازنة، مشترطا تحقيق اللقاء بعد القراءة الاولى لقانون الموازنة.

□ بغداد / محمد صباح

وتبدو فرص إقرار الموازنة الاتحادية ضئيلة بسبب الخلاف المتصاعد بين العبادي والكتل البرلمانية، التي توعّد أغلبها بكسر نصاب جلسة الأربعاء، التي حددت للبحث عن آلية مناسبة للتعامل مع ملف الموازنة.

وكانت رئاسة مجلس النواب قد جمعت ملاحظات قدمتها الكتل وتجاوزت الـ٣٥ مقترحا مشترطة على الحكومة تضمينها في المسودة مقابل مناقشتها في مجلس النواب.

وكان رئيس مجلس النواب سليم الجبوري قد أحال، مطلع الشهر الجاري، قانون موازنة ٢٠١٨ إلى اللجنة المالية لإعداد صيغة نهائية بشأنها وجمع كل الملاحظات والاعتراضات التي تخص الكتل ودمجها في المشروع.

وكانت الحكومة قد أرسلت مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ إلى البرلمان نهاية تشرين الثاني الماضي، في آخر جلسة للفصل التشريعي

ويقول عضو اللجنة المالية النائب مسعود حيدر لـ(المدى) أمس، ان "الحكومة رفضت تضمين ملاحظات الكتل البرلمانية في قانون الموازنة الاتحادية وردت بشكل سلبي على هذه المطالب الدستورية والتشريعية".

ويؤكد حيدر أن "الحكومة أرسلت ردودها السلبية على ملاحظات النواب إلى رئاسة مجلس النواب، وكانت الردود غير مقنعة لكل الكتل مما سيصعب التوصل إلى اتفاق بشأن تمرير الموازنة الاتحادية"، متوقعا "عدم إكمال نصاب جلسة الأربعاء التي خصصت لمناقشة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨".

ويضيف النائب عن كتلة التغيير الكردستانية أن "عدد ملاحظات القوى السنية على الموازنة يصل إلى ١٢ ملاحظة، والكتل الكردية لديها ٩ ملاحظات، إضافة إلى اعتراضات المحافظات المنتجة للنفط في الوسط والجنوب"، مضيفا بالقول "ما لم يتم التوصل الى اتفاق سياسي لا يمكن تمرير الموازنة في البرلمان".

وقدرت الموازنة الاتحادية بحوالي ١٠٨ ترليونات دينار، بعجز متوقع بـ١٣ ترليون دينار. وشهدت تخفيض حصة إقليم كردستان من ١٧٪ إلى ١٢,٦٧٪.

وبعد تسلّمها قانون الموازنة، دعت اللجنة المالية الكتل السياسية، مطلع كانون الأول الماضي، الى إرسال ملاحظاتها على مسودة القانون في مدة أقصاها يومان.

وفي السياق ذاته، يؤكد النائب رحيم الدراجي، العضو الآخرفي اللجنة المالية، ان "الموازنة العامة باتت موضوعا شائكا بسبب الخلافات بين الحكومة والكتل البرلمانية على الكثير من النقاط والفقرات".

ويضيف الدراجي، في تصريح لـ(المدى)، أن "اغلب النواب يطالبون بعقد اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي قبل التصويت على قبول قانون الموازنة الاتحادية من حيث المبدأ، لكن الحكومة تريد قراءة الموازنة قراءة أولى كشرط لعقد الاجتماع مع النواب".

وتابع عضو اللجنة المالية بالقول ان "جلسة الأربعاء ستشهد مناقشة كيفية التعامل مع مشروع قانون الموازنة الاتحادية"، معتبراً أن "تأخر إقرار الموازنة لن يؤثر على إجراء الانتخابات على اعتبار أن بإمكان الحكومة تخصيص الأموال للمفوضية".

وحدد رئيس مجلس النواب جلسة الأربعاء موعداً لإدراج قانون الموازنة. وهدد تحالف القوى، الشهر الماضي بمقاطعة جلسات البرلمان نظرًا لعدم إدراج مخصصات النازحين وتعويضات المناطق المتضررة من العمليات العسكرية في الموازنة.

من جانبه يعلق مظهر محمد صالح، مستشار رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية، على التعديلات والملاحظات التي أرسلها البرلمان الى رئيس مجلس الوزراء بالقول "لا يمكن إضافة اي تعديل على قانون الموازنة الاتحادية ما لم ينه البرلمان قراءتها الأولى".

وأضاف صالح، في اتصال هاتفي مع (المدى) امس، ان "ملاحظات النواب التي وصلت للحكومة في معظمها مناطقية او ذات صلة بالانتخابات"، مشددا على أن "إقرار الموازنة قضية وطنية لأننا مقبلون على مؤتمر المانحين وسنتعامل مع منظمات دولية تطالبنا بإقرار الموازنة الاتحادية".

أنذر وزير الكهرباء بـ"استجواب غيابي" في حال تغيّبه

مجلس النواب يعترف بتحريف "قانون العفو" بعد نشره رسمياً

□ بغداد / المدى

عزا مجلس النواب، أمس، ردود الافعال على إقرار قانون العفو العام الى إجراءات فنية وقعت نتيجة التقديم والتأخير وعدم إضافة بعض الفقرات المقترحة الى القانون خلال عملية التصويت، وشكل البرلمان لجنة للاطلاع على النتائج التي ترافقت مع القانون عقب نشره في جريدة الوقائع العراقية.

وأنهى مجلس النواب، خلال جلسته الاعتيادية الرابعة من الفصل التشريعي الثاني، التي عقدها أمس الإثنين، بحضور ١٩٥ نائباً برئاسة سليم الجبوري، القراءة الاولى لثلاثة مشروعات قوانين، فيما رحّل عرض القراءة الاولى لقانون الموازنة المالية لعام ٢٠١٨، الى جلسة غد الأربعاء، بحسب بيان حصلت (المدى) على نسخة منه.

وقال رئيس البرلمان ان "هيئة الرئاسة شكلت لجنة للاطلاع على الاوليات التي حصلت بشأن التصويت على قانون العفو العام والنتائج التي أفضى إليها نشر القانون، منوها الى أن الإشكالية تمثلت بحصول إرباك أثناء عملية التصويت على قانون العفو وتسجيل مداخلات وتقديم وتأخير في التصويت على المادة".

وبشأن قانون العفو المثير للجدل، أوضح الجبوري بالقول "عند مراجعة اللجنة المعنية لم تكن الاضافة للمادة المقدمة من النائب عمار طعمة متحققة، أما الآن فقد تم إلحاقها بكتاب يصحح عملية نشر القانون"، مؤكدا عدم ممانعته "من وجود لجنة تحقيقية لمتابعة الخلل ومعالجته في ظل وجود تصريحات من البعض تشير الى وجود تعمد في الخطأ".

وشهدت جلسة أمس الإثنين، إنهاء القراءة الاولى لمشروع قانون تعديل قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠، كما أتم المجلس القراءة الاولى لمشروع قانون العفو من العقوبات الضريبية.

كما أنهى البرلمان القراءة الاولى لمشروع قانون اللاجئين المقدم من لجنة المرحلين والمهجرين والمغتربين الذي يهدف الى تنظيم قواعد اللجوء وأحكامه في جمهورية العراق لتشمل جميع حالات اللجوء الإنساني والسياسي والاخرى بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء الاجتماعي وتعرض اللاجئ الى التهديد والاضطهاد بما ينسجم وأحكام دستور جمهورية العراق والاتفاقيات الدولية والقوانين النافذة وإيجاد الهيكل الاداري.

وحول طلبات استجواب الوزراء والمسؤولين في مجلس النواب، أشار الجبوري الى أن "قاسم الفهداوي وزير الكهرباء أرسل كتابا يفيد بقيامه بزيارة الى خارج العراق"، مبيناً ان "استجواب الوزير سيتم إدراجه على جدول الاعمال في جلسة الاربعاء، المقبل وفي حال عدم حضوره سيتم اللجوء الى الاستجواب الغيابي".